DP/1995/59
1 June 1995
ARABIC

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥
٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، نيويورك
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

"إعلان مونتفيدو"، الذي اعتمده في مونتفيدو في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥
الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبربادوس وبليز وبنما وبوليفيا
وبيرو وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وسورينام وشيلي
وغرينادا وغواتيمالا وغيانا وفنزويلا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا
والمكسيك ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس

مذكرة من مدير البرنامج

١ - طلبت البعثة الدائمة للأرجنتين إلى مدير البرنامج، برسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥، أن يعمم الاعلان المرفق المعنون "إعلان مونتفيدو" الذي اعتمده في مونتفيدو في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥ كل من الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبربادوس وبليز وبنما وبوليفيا وبيرو وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وسورينام وشيلي وغرينادا وغواتيمالا وغيانا وفنزويلا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس، كوثيقة رسمية في إطار البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥.

٢ - وبناء على ذلك، يتشرف مدير البرنامج بأن يحيل الإعلان المرفق إلى المجلس التنفيذي.

إعلان مونتفيدو

إن الدول الأعضاء في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية المشاركة في الاجتماع العاشر لمديري التعاون التقني الدولي المعقود في مونتفيدو من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥، وقد قامت بتحليل دورة البرمجة السادسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتحديد موافقها بشأنها استعدادا للدورة المقبلة للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي سيعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٥ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

إذ تؤكد من جديد القرار ٢٦٨٨ (د - ٢١) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، بشأن قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (توافق الآراء المتوصل إليه في عام ١٩٧٠)،

وإذ تضع في الاعتبار القرار ٣٥١ الصادر عن مجلس أمريكا اللاتينية بالمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بشأن المعايير الرئيسية لدورة البرمجة السادسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

وإذ تراعي إعلان "أسنسيون" المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥ (DOC.SP/RDCTI 95/DT No. 6)،

وإذ تعتبر أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي هدف ينبغي تحقيقه بصرف النظر عن الجهود التي بذلت حتى الآن،

وإذ تشير إلى أن الحجة القائلة بأن مستوى تنمية المنطقة عال نسبيا إنما تستخدم لتقليص حظوظ استفادتها من التعاون الدولي،

وإذ تؤكد من جديد قلقها بشأن تراجع التبرعات المالية المقدمة إلى جهاز الأنشطة التنفيذية بصفة عامة وبرنامج الأمم المتحدة بصفة خاصة،

تقرر:

١ - الإعراب عن قلقها إزاء التراجع الكبير في حصة المنطقة من مخصصات الموارد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٢ - تأكيد حق جميع البلدان النامية في التنمية القائمة على أساس مبدأ العالمية؛

٣ - الحث على ضرورة التقيد على نحو صارم مبدأ "الحد الأدنى" عند مستوياته الحالية؛

٤ - التوصية بزيادة مستويات التدرج وفقا للمعايير التي حددتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ١٩٩٥، والإلحاح على ضرورة توخي التدرج البطيء في الحالات التي يتم فيها تجاوز المستويات المحددة؛

٥ - الموافقة على نظام التخطيط الثلاثي السنوات المتجدد المقترح بالنسبة لآطار تعاون برنامج الأمم المتحدة الانمائي على الصعيد الوطني اعتبارا من عام ١٩٩٧، على أن يتم تأمين الموارد على نحو مقبول ومستدام؛

٦ - التشديد على الحاجة المالية إلى الإبقاء على الصيغة الحالية لتخصيص الموارد للبلدان التي تؤمن احترام الأولويات التي تحددها، والتأكيد، لذلك، على أهمية دمج بندي الميزانية ١-١-١ و ١-١-٢ من الجدول ١ من الوثيقة DP/1995/32 ليتسنى وضعهما مباشرة في متناول البلدان؛

٧ - المطالبة بتخصيص الموارد المقترحة للبرامج والمشاريع المتعددة الجنسيات (الاقليمية والعالمية والأقاليمية والبرامج الخاصة) على نحو عادل بين مختلف المناطق المستفيدة؛

٨ - التأكيد من جديد على أهمية أن تستجيب الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لفائدة البلدان النامية، بما فيها أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، استجابة دقيقة للأولويات الوطنية التي تحددها البلدان النامية ذاتها؛

٩ - التشديد على جدوى أن تدرج في برمجة الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استراتيجيات برمجة متضافرة لتعبئة الموارد المتأتية من مختلف مصادر التمويل، وحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تأمين موارد إضافية علاوة على تبرعات البلدان؛

١٠ - التشديد على ضرورة أن تقوم بلدان المنطقة بتحديد المسائل التي سيعالجها البرنامج الاقليمي الذي ينبغي تحويله إلى أداة تستخدمها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتشجيع التكامل والتشدد أيضا على ضرورة أن تشارك بلدان المنطقة على نحو أنشط في جميع مراحل المشاريع (تحديدتها وتصميمها ووضعها ورصدها وتقييمها)؛

١١ - التوصية باستخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بأساليب وطرائق تناسب تنفيذ المشاريع، انطلاقا من مبادرات تحددها البلدان؛

١٢ - التأكيد من جديد على ضرورة أن تقوم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بتكثيف دعمها لأنشطة التعاون الأفقي التي تنظمها وتنسقها بلدان المنطقة، فضلا عن تحديد إمكانات التعاون الثلاثي؛

مونتفيدو، ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥

ملحوظة:

حضر الاجتماع ممثلو البلدان التالية: الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وباربادوس وبليز وبنما وبوليفيا وبيرو وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وسورينام وشيلي وغرينادا وغواتيمالا وغيانا وفنزويلا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس.